مشاركة الشباب في صياغة السياسات العامة وصنع القرار في فلسطين

نتالي حمدان*

المقدمة

تشكل هذه الدراسة محاولةً لتسليط الضوء على واقع مشاركة الشباب في صياغة السياسات العامة وصناعة القرار في الواقع الفلسطيني، وترتكز هذه المشاركة إلى جدلية العلاقة بين دور الدولة (السلطة الوطنية الفلسطينية) ومكوناتها ومنظومتها التشريعية والقانونية وبرامجها وآليات صنع القرار لديها، ومدى تطور شريحة الشباب كشريحة فاعلة وأساسية في المجتمع ذات هوية واضحة ومحددة وذات وعي شامل بدورها وطبيعة مجتمعها وقضيته الوطنية التي تتسم بالتعقيد لعوامل ليس مجال بحثها في هذه الدراسة.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى تداخل السياسي بالاجتماعي والاقتصادي والواقع الإقليمي والدولي الذي يحيط ويؤثر بالقضية الوطنية، خاصةً أن مرحلة التحرر الوطني في المجتمع الفلسطيني لا تزال قائمةً بالتوازي مع عملية البناء الوطني والتنموي والديمقراطي لأسس الدولة الفلسطينية المنشودة. وعليه، فإن هذا المقال سيتطرق إلى واقع الشباب في المجتمع الفلسطيني، حيث سنحاول إلقاء الضوء على المفهوم الدولي لدور الشباب في أي مجتمع انطلاقاً من الرؤية العامة التي جسدتها قرارات الأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه تقديم لمحة موجزة حول واقع الشباب في المجتمع الفلسطيني، آخذين بعين الاعتبار أن مصطلح الشباب يشمل كلا الجنسين، وإن كانت هناك

* باحثة في العلاقات الدولية.

تعقيدات وتحديات إضافية تكتنف وضع الشابة الفلسطينية.

كما ستتطرق الدراسة إلى آليات صنع القرار لدى السلطة الوطنية الفلسطينية (الحكومة)، مبينة مدى توافر البيئة السليمة لتوفير الفرص أمام الشرائح المختلفة وخاصة الشباب في صياغة السياسات العامة ورسمها وصناعة القرار.

وأخيراً، تشكل هذه الدراسة إطلالةً على سبل صياغة علاقة إيجابية تهدف لتوسيع مشاركة قطاعات المجتمع وخاصة الشباب في الحياة العامة.

المفهوم الدولي لدور الشباب في صناعة السياسات العامة

ينطلق تعريف الشباب ودورهم في المواثيق الدولية عامة من الإدراك الواسع لأهمية هذا الدور على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية كافة، حيث اعتبرت الأمم المتحدة هذا القطاع حيوياً ومهماً نظراً لاتساع نطاق هذه الشريحة على مستوى العالم (من حيث العدد أو النسبة في المجتمع، ومن حيث التأثير والدور الذي يضطلع به الشباب أيضاً). فالشباب في الإعلانات والمواثيق الدولية لهم الحق بالمشاركة في صنع القرار، والذي يتأصل بضمان ممارسة الحقوق الفردية والحقوق الجماعية في الوقت نفسه. فالمادة «٢١» من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده مباشرة أو بوساطة ممثلين يُختارون بحرية. كما تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، ويشمل هذا الحق– في مفهومه العام– الحق في صنع السياسات العامة وصنع القرارات. كما نصت المادة «٢٥» من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه «يتاح لكل مواطن دون أي تمييز بسبب الاعتبارات المنصوص عليها في المادة «٢» ودون فرض أي قيد غير معقول» [١] (زريقي ٢٠١٦). وأكدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في التعليق العام رقم «٢٥» الصادر في ١٩٩٦ (المادة ٦) أن المشاركة المباشرة للمواطنين في إدارة الشؤون العامة تشمل المشاركة في صنع السياسات العامة وحق المشاركة في صنع السياسات من خلال بعض الدساتير.

وفي سياق الرؤية الشاملة للأمم المتحدة التي تمخض عنها قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ في العام ٢٠١٥ النابع من مدى قلق المجتمع الدولي من الأثر المهم لهذا القطاع على السلم والأمن الدوليين خاصة بسبب النزاعات المسلحة ونتائجها المدمرة في التشريد واللجوء؛ بسبب غياب فرص التعليم والعمل والاقتصاد؛ ما

١ زريقي، إسماعيل. ٢٠١٦. «سبل تعزيز مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة». المركز الديمقراطي العربي. ١-٤ ورقة بحثية.

يؤثر تأثيراً خطيراً على جهود تحقيق السلام الدائم والمصالحة، كما وتنبع أهمية هذا القرار، أيضاً، من التسليم بالدور المهم والإيجابي الذي يساهم به الشباب من أجل صون السلام والأمن وتعزيزهما، والذي يقدمه الشباب– في المجالات كافة– لمنع نشوب النزاعات، والإسهام بحلها، معتبراً تلك الإسهامات مهمة لاستدامة جهود حفظ السلام وشموليتها ونجاحها، وفي تحقيق العدالة والمصالحة الاجتماعية الداخلية والدولية، نظراً لاتساع شريحة الشباب من السكان التي توفر وتتيح عائداً ديموغرافياً فريداً يمكن أن يسهم في تحقيق السلام الدائم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، شريطة إيجاد السياسات الشاملة لتحقيق هذا الدور وتفعيله، كما يلاحظ الدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به الشباب باعتبارهم قدوةً إيجابيةً في صنع أو مكافحة التطرف العنيف، والذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب وتأجيج النزاعات وعرقلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتفاقم انعدام الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، الأمر الذي دفع الأمين العام للأمم المتحدة لوضع خطة عمل واسعة بغرض إدراج عنصر مشاركة الشباب وتوليهم أدواراً قياديةً وتمكينهم باعتبارهم من العناصر الأساسية في إستراتيجية الأمم المتحدة وأنشطتها.

بناءً على ما سبق، ووفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ٦٧/١٩ للعام ٢٠١٢ والقاضي باعتبار فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، فإنه يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية تهيئة بيئة شاملة تحظى فيها الجهات الفاعلة من الشباب بمختلف أطيافهم بالاعتراف بهم وبدورهم، وتوفير الدعم المناسب لتنفيذ البرامج والأنشطة كافة، حيث «جاء قرار ٢٢٥٠ لحث الدول إلى النظر في السبل الكفيلة بزيادة التمثيل الشامل للشباب في عمليات صنع القرارات على جميع المستويات في المؤسسات والآليات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لمنع نشوب النزاعات وحلها».[٢]

«الدولة وشريحة الشباب»

تعتبر الدولة الحديثة صاحبة التأثير الكبير والجوهري على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتبلور دورها بدقة عبر منظومة شاملة من القرارات والتشريعات والبرامج والخطط والتدخلات المباشرة وغير المباشرة في مختلف جوانب الحياة العامة، ولعلنا في هذا المجال نميل إلى مفهوم الدولة المدنية التي تحكمها دساتير وقوانين وأنظمة تضمن الحريات الفردية، كما حريات مكونات المجتمع كافة. وهي الدولة التي يشكل دستورها المظلة الأوسع للناس ويُمارس تحت كنفها الحريات والفكر، بحيث لا تفرض أو تهيمن فئة على أخرى ولا يتغول فيها أحد على الآخر، وهي دولة قانون ومؤسسات يتم فيها تطوير السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية وصولاً إلى نظام

٢ الأمم المتحدة. قرار رقم ٢٢٥٠ لعام ٢٠١٥ مجلس الأمن

من الفصل والتوازن، ويلعب القانون فيها الدور السائد على الجميع، بصرف النظر عن مكانتهم وأصولهم ونفوذهم ومناصبهم وإمكانياتهم، مؤكدين في الوقت ذاته أن الإشارة للدولة المدنية تستوجب إقرانها بالدولة الديمقراطية أيضاً، والتي تعني سيادة القانون واحترام الحريات وتداول السلطة والاحتفاء بالتعددية الفكرية والجندرية وتوفير المساحات كافة للمشاركة الفاعلة لمختلف قطاعات المجتمع وشرائحه.

يشكل ما ورد في هذا المجال من الإشارة إلى مفهوم الدولة النموذج، القاعدة والركيزة الأساسية لقياس مدى توافر البيئة اللازمة لمشاركة قطاعات المجتمع وشرائحه وخاصة الشباب بفاعلية في الحياة العامة.

الدولة والسياسات العامة

شهدت السياسات العامة تطوراً في العقدين الأخيرين سواء من حيث تعريفها ومداخل صنعها وطرق تحليلها، وهذا ناجم عن التحول الكبير في وظائف الدولة وتعاظمها لتنظيم شؤون المجتمع وتنسيقها وخدمة مصالحه ورعايته، ومع التعقيدات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية، فقد تغير مفهوم السياسة العامة، بحيث أصبح أكثر تعبيراً عن مصالح أفراد المجتمع واحتياجاتهم وأكثر تجسيداً لمحصلة التفاعل والتكامل والتمازج القائم بين النشاطات المختلفة للاعبين الرسميين وغير الرسميين في المجتمع.

ومع أن السياسة العامة تلعب دوراً بالغ الأهمية في تشكيل الحاضر ووضع الأسس الرئيسة للنهوض بالدولة وتنميتها في المجالات والنواحي كافة، فإن «السياسة العامة، للأسف، لم تحظ بالاهتمام الكافي في المفاهيم والدراسات العربية، بسبب طبيعة الأنظمة السياسية والنقص الكبير في المعلومات حول العملية السياسية، وغموض قواعدها، بالإضافة إلى الأحادية الحزبية المهيمنة في أغلب البلدان العربية».

يعتبر موضوع اللاعبين من أهم المواضيع في السياسة العامة، لما له من انعكاسات على نوع السياسات وعلاقتها بالفرد والمجتمع ونظام الحكم.

الشباب والسياسات العامة

تعتبر قضية الشباب وإدماجهم في صياغة السياسات العامة من القضايا التي أصبحت تأخذ اهتماماً كبيراً على المستويات الدولية، تماشياً مع الاتجاه العام لدى الحكومات حول ضرورة إشراك الشباب في صناعة السياسات العامة وصياغتها والانخراط في الحياة السياسية من خلال السياسات والبرامج والأنشطة الداعمة للعمل التنموي، ويتمتع المجتمع الفلسطيني بخاصية استثنائية تتمثل في ارتفاع نسبة الشباب مقارنة بعدد السكان، إذ بلغت نسبة الشباب في فلسطين من سن (١٥–٢٩) ٣٠٪ من إجمالي السكان، وذلك حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة ٢٠١٥، يتوزعون بواقع ٣٧٪

في الفئة العمرية بين ١٥–١٩، و٦٣٪ في الفئة العمرية بين ٢٠–٢٩ سنة. [٣](الجهاز المركزي للإحصاء: إحصائيات ٢٠١٥).

وهذا يؤشر إلى أن ثلث المجتمع الفلسطيني فتيّ، كما قامت منظمة العمل الدولية SWTS بمسح للفترة نفسها؛ وذلك بهدف رصد أثر السياسات وبرامج تشغيل الشباب؛ لتوجيه هذه الإحصائيات ووضعها أمام صنّاع القرار والشركاء الاجتماعيين الذين يهتمون بتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

يشكل وضع المعطيات والدراسات والأبحاث أمام صنّاع القرار وإيلاء المزيد من الاهتمام لهذه الشريحة الحيوية والكبيرة استثماراً إيجابياً للطاقة الكامنة في مختلف عمليات الدولة وخاصة التنموية منها، سواء الحكومية أو المؤسسات الرسمية والأهلية والتي من المفترض قيامها على أساس استراتيجي لاستثمار هذا الدور في التنمية المنشودة.

لا تتحقق أهداف وطموحات الشعب الفلسطيني المتمثلة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة القائمة على العدل والمساواة والتي تحفظ لشعبها الحرية والتعددية والحياة الكريمة في كنف القانون إلا في إطار الشراكة المجتمعية الشاملة التي تتيح تمثيلاً حقيقياً للشرائح المختلفة في المجتمع، وخاصة الشباب الذي يتمتع بقدرات ومهارات وطاقات حيوية وأساسية في عملية البناء الوطني العام.

وأثبتت تجارب الدولة المتطورة على مر الأزمنة والعصور أن تحقيق التنمية يرتبط ارتباط وثيقاً بتفعيل قطاع الشباب الذي يمكن أن يساهم بشكل كبير في إحداث التغيير المطلوب من خلال إشراك هذه الشريحة في صناعة السياسات العامة، باعتبارها رأس المال الوطني الأبرز والأهم.

السلطة الوطنية الفلسطينية والشباب

يدفع السياق المفاهيمي العام لعلاقة الدولة بقطاع الشباب إلى التساؤل حول هذه العلاقة في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث إن واقع الحال في السلطة الوطنية الفلسطينية ينبع من سياسة تقوم على تحجيم السلطتين التشريعية والقضائية وتعظيم نفوذ السلطة التنفيذية، على اعتبار أن ذلك يصب في مصلحة البلد؛ لأن الديمقراطية قد تجلب عواقب وخيمة في مناخ إقليمي مضطرب، وبمرور الوقت لم تعد السلطة التنفيذية مهيمنة على صنع القرار فحسب، بل بات أيضاً للأجهزة الأمنية دور أكبر في صناعة القرار من دور باقي الأجهزة داخل السلطة التنفيذية نفسها، بما في ذلك الحكومة، باعتبار ذلك ضمانة لأمن البلد واستقراره، وباتت إدارة البلد تعمل وفقاً لعقد اجتماعي غير مكتوب يقول إن على السلطة التنفيذية تأمين الخدمات الأساسية من وظائف وتعليم

٣ الإحصاء الفلسطيني ، رام الله . ٢٠١٦

وصحة ودعم للمواد الأساسية مقابل غياب صوت فاعل للمواطن في عملية صنع القرار عبر تشريعات تضمن تمثيلاً عادلاً ونزيهاً له، كما تضمن نظاماً من الفصل والتوازن والمراقبة والمساءلة الحقيقيين، مما يدفع إلى التساؤل المركزي حول طبيعة الحكم (الرشيد) الذي يفترض وضع منظومة شاملة من القوانين والتشريعات والإجراءات (منظومة السياسات) وفق إطار تنظيمي وإداري ومؤسساتي يأخذ بعين الاعتبار الفصل المتوازن للسلطات وتكامل أدوارها، وما ينبثق عن ذلك من قرارات وأحكام وبرامج تدعم فرص وصول القطاعات المهمشة والشرائح المجتمعية المختلفة، ونخص بالذكر هنا الشباب والمرأة، للوصول إلى حقوقهم في الميادين المختلفة على قدم المساواة؛ ما يكفل لهم ضمانة العدالة والشعور بالأمن الإنساني، والذي يتيح المجال لفهم التدخلات البرامجية والسياساتية التي يتمحور حولها مفهوم المشاركة، حيث يساهم ذلك في إدراك تأثير تلك التدخلات على مختلف الفئات عقب المصادقة عليها من مختلف الجهات المختصة، وبما يؤهل لمستوى القرار، وبالتالي إتاحة الفرصة لتقويم وتصويب أي قصور قد يعتري هذه العملية (المشاركة)، وبالتالي أي خلل في مقومات هذه المعادلة، سيخلق فجوات من الصعب الحد من آثارها وتداعياتها.

وعطفاً على ما سبق، فمن المهم وضع التساؤلات الآتية التي من شأن البحث فيها المساعدة على المقاربة بين الواقع البنيوي للسلطة (الدولة) وبين عملياتها السياساتية؛ لتدارك الفجوة بين النظرية والتطبيق، وهذه التساؤلات تكمن في:

١. آلية صنع القرار في مؤسسات السلطة؟

يلاحظ أنه يوجد إطار نظري يتمثل في الرؤية والمفاهيم والبرامج التي تفتقد إلى التطبيق الواقعي وتتسم بغياب المنهجية العلمية والإدارية والتطبيقية (تبقى رؤية عامة فقط) وهذا حصيلة ما تم تلخيصه في النظر إلى خطط الحكومة المتعاقبة في مجال البناء والتنمية وغياب مشاريع القوانين التي لم تأخذ حيزاً في الوجود المباشر والتي تجمدت إلى مشاريع قرارات فقط، وعلى سبيل المثال مشروع قانون رعاية الشباب. (للتوثيق- مراجعة لخطط التنمية المتعاقبة مشروع قانون رعاية الشباب وأي مشاريع أخرى، قرارات الحكومة).

٢. هل رسم السياسات إطار واضح المعالم أم تتداخل فيه تأثيرات المواقف السياساتية والاجتماعية ومراكز القوى ومجموعات الضغط المختلفة؟

فالسياسات العامة قد طرأ عليها وعلى مكوناتها العديد من التطورات والتغيرات المنهجية والعلمية، سواء تعريفها أو مداخل صنعها وطرق تحليلها؛ ما ساهم في جعل التركيز منصباً أكثر على مخرجاتها بدلاً من

التركيز على مدخلاتها، بحيث أصبح مفهوم السياسة العامة أكثر تعبيراً عن مصالح احتياجات أفراد المجتمع، وأكثر تجسيداً لمحصلة التفاعل والتمازج القائم بين النشاطات المختلفة للاعبين الرسميين وغير الرسميين؛ ولأن السياسة العامة تلعب دوراً بالغ الأهمية في تشكيل الحاضر ووضع الأسس الأولى للمستقبل للنهوض بالدولة وتنميتها في المجالات والنواحي كافة.

٣. كيفية اتخاذ القرار الرسمي؟

على الرغم من أن مكونات اتخاذ القرار من الناحية النظرية متوافرة (المعلومات، الخطط، البرامج، الأهداف، الدراسات، التحليلات اللازمة)، فإن هناك غياباً لعمليات التقييم والمتابعة واستخلاص الدروس والعبر، بالإضافة إلى غياب الجدول الزمني في العملية.

من الملاحظ أن آلية اتخاذ القرار تغلب عليها الفردانية والشخصانية على الرغم من بعض المحاولات الجدية لصناعة القرار على أسس علمية ومنهجية سليمة، في السعي لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد، والتي تتلخص في تحقيق مستوى مقبول من التوافق والمشاركة والتجاوب والشمولية في إعداد الخطط والبرامج وتحقيق الكفاءة والفاعلية في تطبيق القرارات، بحيث تنبثق القرارات المطبقة من القانون الأساسي والتشريعات ذات العلاقة وفق نظام شامل من النزاهة والمساءلة والشفافية.

مما سبق، نستنتج أن واقع الحال لا يبشر بإمكانية مواءمة حقيقية بين (النظرية والواقع) في ظل الاستنتاج السلبي الخاص ببلورة تناغم وتكامل بين الطموح والرؤية وبين آليات رسم السياسات وصنع القرار، حيث تتم هذه العملية بصورة بعيدة نسبياً عن فهم احتياجات المجتمع الرئيسة، خاصة احتياجات الشباب الملحة، ودون وضع أولويات وبرامج تستجيب لطبيعة المشاكل التي تواجه هذا القطاع، وتوثر بشكل كبير على مقدرات المجتمع وعمليات التنمية.

دور الشباب في التنمية

إن الحديث عن تنمية حقيقية شاملة ومستدامة لأي مجتمع يعتمد كما ذكر سابقاً على مشاركة فعالة للشركاء وخاصة الشباب، ولتحقيق هذه الغاية لابد من سياسة وطنية شاملة وفق رؤية إستراتيجية للتنمية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، ويقوم هذا المنظور على أساس مقاربات التنمية البشرية ومبادئها، من حيث إن التنمية حق فردي وجماعي، وإن الناس ليسوا هدفاً للتنمية فقط وإنما هم صناع لها وراسمون لسياساتها أيضاً من حيث الاستدامة والإنصاف والمساواة والتمكين وحماية الحريات، وضمان الحقوق وإتاحة الفرص.

فالمنظور الشبابي للتنمية يفترض التعامل مع الشباب ليس كفئة مستهدفة من مخرجات العملية التنموية فحسب، وإنما كمجموعة اجتماعية لها احتياجاتها ضمن رؤية تدفع

نحو تضمين احتياجات الشباب وتطلعاتهم وحاجاتهم في كل مرحلة من مراحل العملية التنموية وبمشاركة الشباب أنفسهم.

فالمنظور الشبابي يجب ألا يتعاطى مع الشباب بوصفهم مشكلة أو بوصفهم ضحايا، وإنما يجب التعاطي معهم كشريحة فاعلة مساهمة، واستثمارها في بناء قدراتها والاعتماد عليها كشرط ضروري في إحداث التغيير المنشود والتغير الاجتماعي، وهذا يتطلب ترسيخ القناعة بالمنظور الشبابي للتنمية والنضال من أجل تضمينه في مجمل الممارسات والعمليات التنموية في المجتمع والسياسة والاقتصاد والإدارة. وهذا ما يدفعنا إلى تساؤل كبير حول ما إذا استطاع أو يستطيع الشباب الفلسطيني بلورة هوية واضحة المعالم وتحديد دورهم وأولوياتهم ورؤيتهم في المنظور الذي أشرنا إليه، والذي يكتنفه العديد من الإشكاليات والتحديات والمعيقات، والتي بالإمكان الإشارة إليها بشكل موجز على النحو الآتي:

١. يعاني الشباب الفلسطيني من تهميش مزدوج، فهم بوصفهم جزءاً من الشعب الفلسطيني الراسخ تحت الاحتلال الإحلالي الاستيطاني المضطهد للحقوق والحريات، وتارة بوصفهم فئة اجتماعية في نظام سياسي اجتماعي لا يوليهم القدر الكافي من الاهتمام في رسم السياسات وصناعة القرار، مما يفرض عليهم شعوراً عاماً بالإحباط والقلق والخوف من المستقبل.

٢. عدم قدرة الشباب على صياغة مشكلاتهم ووضعها في إطار أولويات الأجندات السياساتية الوطنية؛ ما يحول دون تشكيل هوية واضحة.

آفاق مشاركة الشباب في الحياة العامة

إذا كانت طبيعة مشاركة الشباب في رسم السياسات وصناعة القرار كشريحة حيوية ورئيسة تشكل ما يقارب ثلث المجتمع الفلسطيني، ترتبط بالعلاقة الجدلية بين مكونات النظام السياسي الديمقراطي وبين قدرة الشباب على بلورة هوية واضحة ومنظمة وقادرة على فرض وجودها وأولوياتها واهتماماتها وبرامجها، فإن هذه العلاقة المتبادلة والجدلية يكتنفها العديد من الإشكاليات والتعقيدات والصعوبات في طرفي العلاقة. فمن ناحية، فإن النظام السياسي، وكما ورد في سياق الدراسة، يشوبه العديد من أوجه القصور في تطوير البيئة السياساتية والتشريعية والقانونية والإدارية والإجرائية التي من شأنها جميعاً أن تساهم في بلورة البيئة المناسبة لشراكة شاملة مع الشرائح المجتمعية كافة، وبالتوازي مع المسار نفسه بين مسألة التحرر والاستقلال ومسألة البناء الوطني في إطار دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، حيث يتمتع الشباب بحياة كاملة وثرية تمكنهم من أن يكونوا شركاء فعالين في رسم السياسات

واتخاذ القرارات وتخطيط النشاطات وتنفيذها وتقييمها، والتي تلبي طموحاتهم وآمالهم وأحلامهم، وأن يكونوا قادرين على المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية للمجتمع الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، فإن فاعلية دور الشباب في عملية الإصلاح والتنمية ترتبط أيضاً بقدرته على تنمية ذاته، حتى يصبح قادراً على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه، وتنمية الشباب لذاته يجب أن تفهم بالمعنى الشامل وفي جوانبها الثقافية والبدنية والروحية والمهنية والسياسية، فهذه النظرة الشمولية والمتعددة الجوانب في النظر لتنمية الشباب لذاته هي الكفيلة- في إطار الحالة العامة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني- ببلورة هوية واضحة للتعامل بجدية مع التحديات التي تواجه الشباب، وبالتالي يصبح بناء حركة اجتماعية شبابية واحدة من أهم الاستراتيجيات التنموية وحتى السياسية؛ لما تنطوي عليه من فكرة محورية، وهي الاستثمار في الشباب بصورة تسهم في تمكين الحالة الفلسطينية عموماً. حيث تسعى هذه الحركة عبر عمليات التعبئة الاجتماعية وأنشطة الضغط والتأثير، إلى تضمين المنظور الشبابي في العمليات والممارسات والخطط والإجراءات المؤسسية المرتبطة بإدارة المجتمع والاقتصاد والسياسة على المستويين المحلي والوطني، وفي هذا الإطار، فإن بناء هذه الحركة يشترط العمل على زيادة الوعي في أوساط الشباب وبناء الضمير الجمعي وتطوير التوقعات الجماعية عبر أنشطة جماعية ترويحية وتنشيطية وتطوعية وتربوية تنأى بهم عن الصراع الفئوي بأشكاله العائلية والفئوية والسياسية، وتنأى بهم عن الانغلاق الفكري والتعصب التنظيمي، وتحثهم على القيام بمبادرات سلمية لحماية السلم الأهلي والدفاع عن قضايا الشباب وحقوقهم ومصالحهم، والانخراط الفعال والمستمر في عمليات الكفاح الشعبي ضد الاحتلال وممارساته.

وأخيراً، فإن تمكين الشباب وإتاحة الفرص أمامهم قضية لا تتوقف على مبادرة الدولة (السلطة) أو جهودها فحسب، وإنما يزيد عليها في المسؤولية موقف الشباب أنفسهم، فالإحباط والتقاعس والتشاؤم والانسحاب والعزلة لن تفيد معها أي مبادرات رسمية ولن تدفع صانعي القرار إلى الالتفات الجدي لهذه الشريحة والقيام بدورها نيابة عنها، وبالتالي سيظل الشباب غائباً ومغيباً عن ساحة الفعل الاجتماعي وتحديد ملامح مستقبله.

قائمة المصادر والمراجع

١. حسين جواد، عباس. ٢٠١٦. «صياغة السياسات العامة إطار منهجي». جامعة أهل البيت ١-٢ استرجعت بتاريخ ٢٠١٦/٠٩/١٥.
www.ahlilbaitonline.com

٢. زريقي، إسماعيل. ٢٠١٦. «سبل تعزيز مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة». المركز الديمقراطي العربي. ١-٤ ورقة بحثية.

٣. الهنداوي، أحمد. ٢٠١٦. «نحو مقاربة لتطوير السياسات الوطنية للشباب». ٢-٧. استرجعت بتاريخ ٢٠١٦/٨/٩ www.difi.org

٤. سنجق، رانيا. ٢٠١٦. «أهمية الشباب في المجتمع» استرجعت ٢٠١٦/٠٨/٣٠.
www.mawdoo3.com

٥. «مفهوم الدولة التنموية وتطوره استبيان بيريز كالدبني». المركز العربي للبحوث والدراسات. استرجعت ٢٠١٦/٠٩/١٩
www.acrseg.org

٦. محيسن، تيسير. ٢٠. «نحو خطة وطنية للشباب في فلسطين» ٢-١٢. ورقة عمل.

٧. برنامج الرئيس. «رؤية تحليلية». ٢٠٠٧.

٨. مجلس الأمن «قرار ٢٢٥٠» (٢٠١٥) قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ لعام ٢٠١٥.

٩. «دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي». مركز المعلومات الوطني. ٢٠١٦/٠٩/١٨
www.wafainfo.ps

١٠. الزعبي، محمد ٢٠١٣. «واقع الشباب العربي بين التطلعات والتحديات». ١-٧. استرجعت ٢٠١٦/٠٩/١٨ www.ahewar.org

١١. مركز الإحصاء الفلسطيني ٢٠١٦.

١٢. توانا، دانيال، وندى زهدي. ٢٠١٤. دليل إعداد أوراق السياسات العامة. مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط POMED.

١٣. رحال، عمر ٢٠١٠. قراءات شبابية: التنمية المجتمعية والحكم الصالح. رام الله. مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية – شمس.

١٤. الخطة الإستراتيجية ٢٠١٣ – ٢٠١٥ ديوان الموظفين العام.

١٥. ٢٠١١. إقامة الدولة وبناء المستقبل. خطة التنمية الوطنية ٢٠١١ – ٢٠١٣ السلطة الوطنية الفلسطينية.

١٦. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٦ السلطة الوطنية الفلسطينية.

UN 4 Youth" Youth, Political Participation and Decision Making". 2016
www.un.org -

Public Policy".2016 Wikipedia -
.استرجعت بتاريخ ٢٠١٦/٧/٨
www.wekepedia.org

١٧. أبو حطب، غسان. ٢٠١٦. «ديناميات نشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان في صفوف الشباب».

١٨. قرارات مجلس الوزراء من سنة ٢٠٠٨ – ٢٠١٦ المتعلقة بالشباب
www.un.org